الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات

المجلة اليومية

لأهم ما ورد في الصحف الوطنية

2021-09-16

النصر
ANNASR
يومية إخبارية وطنية

تحضيرا للانتخابات المحلية

سلطة الانتخابات تعقد اجتماعا مع 14 حزبا

تعقد السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، الأحد المقبل، اجتماعا تحضيريا مع ممثلي 14 حزبا سياسيا ضمن مسعى «التنسيق المستمر وتبادل الرؤى بين السلطة والفاعلين السياسيين»، تحضيرا للانتخابات المحلية المقررة في 27 نوفمبر المقبل، حسب ما أورده، أمس الأربعاء، بيان للسلطة.

وأوضح البيان أنه «ضمن مسعى التنسيق المستمر وتبادل الرؤى بين السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات والفاعلين السياسيين، وفي إطار التحضير لانتخابات المجالس الشعبية البلدية والولائية المقررة يوم 27 نوفمبر المقبل، سيتم عقد اجتماع تحضيري صبيحة الأحد المقبل مع ممثلي 14 حزبا سياسيا بمقر السلطة».

ويتعلق الأمر --حسب ذات المصدر-- بكل من حركة مجتمع السلم، الفجر الجديد، جيل جديد، حزب صوت الشعب، طلائع الحريات، حركة البناء الوطني، جبهة العدالة والتنمية، حزب الحرية والعدالة، حركة النهضة، جبهة المستقبل، جبهة الحكم الراشد، جبهة الجزائر الجديدة، جبهة النضال الوطني والجبهة الوطنية الجزائرية.

وقد تقرر دعوة ممثلي الأحزاب المشار إليها للمشاركة في هذا الاجتماع التحضيري من أجل «دراسة جملة من الانشغالات المطروحة في إطار المنهج التشاوري والإثراء الايجابي الذي اعتمد بين السلطة والأحزاب السياسية»، يضيف ذات البيان.

واج

الشروق

لدراسة جملة من الانشغالات المطروحة

اجتماع تحضيري بين "سلطة الانتخابات" و14 حزبا

س.ع

تعقد السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، الأحد المقبل، اجتماعا تحضيريا مع ممثلي 14 حزبا سياسيا ضمن مسعى "التنسيق المستمر وتبادل الرؤى بين السلطة والفاعلين السياسيين"، تحضيرا للانتخابات المحلية المقررة في 27 نوفمبر المقبل، حسب ما أورده أمس بيان للسلطة.

ويتعلق الأمر حسب ذات المصدر بكل من حركة مجتمع السلم، الفجر الجديد، جيل جديد، حزب صوت الشعب، طلائع الحريات، حركة البناء الوطني، جبهة العدالة والتنمية، حزب الحرية والعدالة، حركة النهضة، جبهة المستقبل، جبهة الحكم الراشد، جبهة الجزائر الجديدة، جبهة النضال الوطني والجبهة الوطنية الجزائرية.

وقد تقرر دعوة ممثلي الأحزاب المشار إليها للمشاركة في هذا الاجتماع التحضيري من أجل "دراسة جملة من الانشغالات المطروحة في إطار المنهج التشاوري والإثراء الإيجابي الذي اعتمد بين السلطة والأحزاب السياسية"، يضيف ذات البيان.

الحياة
ELHAYATONLINE

الانتخابات المحلية

عودة المقاطعين...

تتجه أغلب الأحزاب السياسية في البلاد والمعارضة منها إلى المشاركة في الانتخابات المحلية المقبلة، أين شرعت جل التشكيلات السياسية في حشد مناضليها للتحضير إلى الموعد الانتخابي المهم المزمع إجراؤه يوم 27 نوفمبر القادم.

سلمى ساسي

» وينتظر أن تكون الانتخابات المحلية المقبلة بمشاركة عدد كبير من الأحزاب السياسية حتى التي قاطعت التشريعيات والرئاسيات، ويتعلق الأمر بأحزاب البديل الديمقراطي "حزب جبهة القوى الاشتراكية وحزب العمال"، خصوصا أن الحزبين أعلنا عن نيتهما في المشاركة القوية والفعالة في الانتخابات المقبلة.

وتتجه البلاد إلى إجراء استحقاقات محلية بمشاركة قوية وواسعة للأحزاب السياسية بما في ذلك المعارضة، بحيث أعلن كل من حزب العمال وجبهة القوى الاشتراكية عن نيتهما في دخول سباق المحليات المزمع إجراؤها يوم 27 نوفمبر المقبل، بعدما قاطعا في وقت سابق كل المواعيد الانتخابية المهمة والمصيرية التي عرفتها البلاد بداية من الانتخابات الرئاسية مرورا باستفتاء تعديل الدستور وصولا إلى الانتخابات التشريعية.

ولم تستبعد الأمينة العامة لحزب العمال مشاركة تشكيلتها السياسية في الانتخابات المحلية المقبلة، مؤكدة أن اللجنة المركزية للحزب قررت إحالة النقاش حول المشاركة في المحليات إلى قواعد الحزب ومناضليه.

من جهته، قرر أقدم حزب معارض دخول غمار الاستحقاقات المحلية المقبلة، أين أكد الأفافاس مشاركته في الانتخابات المحلية المقبلة المزمع إجراؤها في 27 نوفمبر القادم.

وقال عضو الهيئة الرئاسية للأفافاس حسين بلحسل "ستكون الانتخابات المحلية المقبلة بالنسبة لنا فرصة لنيل مجال أوسع على السلطة المحلية في المجالس البلدية والولائية، من أجل منع المغامرين من نسف الفضاء الديمقراطي الوحيد المتاح للأوساط الشعبية، على الرغم من محدوديتها والعقبات الكثيرة"، على حد تعبيره.

وكانت أحزاب البديل الديمقراطي التي تضم تشكيلات سياسية محسوبة على التيار الديمقراطي، ويتعلق الأمر بالأفافاس والأرسيدي وحزب العمال من أشد المقاطعين، بحيث سبق أن قاطعوا الاستحقاقات الماضية من رئاسيات، تشريعيات واستفتاء تعديل الدستور. ◆

الجزائر الجديدة
يومية إخبارية وطنية شاملة
El Djazair El Djadida
www.eldjazaireldjadida.com

لدراسة الإنشغالات المطروحة

هيئة شرفي تطلب لقاء الأحزاب تحسبا لمحليات 27 نوفمبر

دعت السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات ممثلي الأحزاب للمشاركة في اجتماع تحضيري يوم الأحد 19 سبتمبر تحسبا للاستحقاق الانتخابي القادم.

وقالت السلطة في بيان لها إن الاجتماع يدخل في إطار المسعى المستمر وتبادل الرؤى بين سلطة الانتخابات والفاعلين السياسيين بمناسبة الانتخابات البلدية والولائية المقررة في 27 نوفمبر القادم.

وأوضحت أن الاجتماع جاء استجابة لطلب مبادرة اللجنة المشتركة للأحزاب التي تضم كلا من حركة مجتمع السلم وحركة الفجر الجديد وجيل جديد وصوت الشعب وطلائع الحريات وحركة البناء الوطني وجبهة العدالة والتنمية والحرية والعدالة والنهضة والمستقبل وجبهة الحكم الراشد وجبهة الجزائر الجديدة وجبهة النضال الوطني والجبهة الوطنية الجزائرية.

وأشارت إلى أن الهدف من الاجتماع هو "دراسة جملة الانشغالات المطروحة في إطار المنهج التشاوري والإثراء الإيجابي الذي اعتمد بين السلطة المستقلة والأحزاب السياسية."

م.ك

تعتزم دخول الانتخابات المحلية

14 حزبا يناشدون هيئة شرفي المساعدة

طالبت أحزاب تعتزم دخول الاستحقاقات المحلية المقررة يوم 27 نوفمبر المقبل، إعفاءها من جمع التوقيعات، سيما تلك التي تمكنت من المشاركة في تشريعيات 12 جوان.

واعتبر الأحزاب الـ14 الذين تتقدمهم حركة مجتمع السلم في مراسلة موجهة لرئيس سلطة الانتخابات محمد شرفي، أن قانون الانتخابات لم يتعامل بواقعية مع البيئة الانتخابية وفرض على الأحزاب والقوائم المستقلة عددا "غير تعجيزيا" من التوقيعات يتجاوز 800 ألف لضمان دخول 1541 بلدية و58 مجلس ولائي.

ودعت المراسلة لتسقيف عدد التوقيعات المطلوبة لدخول المحليات عند 25 ألف توقيع على مستوى 25 ولاية وكحد أدنى 300 توقيع لكل ولاية، على غرار الاستحقاقات التشريعية.

كما اقترحت التشكيلات السياسية فتح التحالفات على المستوى الوطني او المحلي بتزكية من رؤساء الأحزاب المتحالفة في بداية جمع التوقيعات أو في نهايتها مع ضمان استفادة كل حزب متحالف من النسبة التي يحصل عليها التحالف في الانتخابات.

كما شدد المصدر ذاته على ضبط وتوحيد الفهم بخصوص تطبيق المادة 200 من القانون العضوي للانتخابات لا سيما الذي يتضمن شبهة المال الفاسد وملاحظة التقرير الأمني الذي يجب أن يخضع لحكم قضائي. وانتقدت المراسلة الموجهة لشرفي التمويل المالي للمترشحين الشباب في القوائم المستقلة دون نظرائهم في القوائم الحزبية.

محمد.ن

المحليات تبطل رهان المقاطعة

أ. بن نعوم

بعد اختتام الفترة القانونية لمراجعة القوائم الانتخابية التي سمحت بشطب 48 ألف ناخب لأسباب مختلفة ، و تسجيل 26 ألف ناخب جديد ،حددت السلطة المستقلة للانتخابات يوم السابع أكتوبر المقبل آخر أجل للإيداع قوائم و ملفات الترشح للانتخابات المحلية المسبقة البلدية والولائية ، التي ستجري يوم 27 نوفمبر المقبل.

و ذلك ما يدفع الأحزاب المترددة إلى الفصل في قضية المشاركة من عدمها ، و خاصة منها تلك التي قاطعت الاستحقاقات التي جرت بعد الحراك الشعبي ، علما أن بعضها أبدى موقفا لصالح المشاركة في هذا الاستحقاق الانتخابي ، تحت ذرائع مختلفة، «المشاركة التكتيكية»على سبيل المثال. بينما الواقع السياسي في البلاد ، كشف أن خيار مقاطعة المواعيد الانتخابية ، خيار لا مستقبل له، ذلك أن عدد الأحزاب التي أعلنت مشاركتها في التشريعيات المسبقة التي جرت في 12جوان الماضي ، و التي بلغ عددها 55حزبا سحب ممثلوها استمارات الترشح ، منها 28 حزبا تمكن من المشاركة فيها بـ646 قائمة ، و 13 منها حصل على مقاعد في البرلمان الحالي، الأمر الذي ضمن انتخاب هيئة تشريعية ، ذات تمثيل حزبي و سياسي متعدد، و هو المطلوب بالنسبة للأنظمة الديمقراطية ، بغض النظر عن نسبة المشاركة، التي بدأت تفقد اعتبارها «الشعبي و السياسي» في ظل توفر ضمانات الترشح الحر، و حرية التصويت و الاختيار ، و عزوف غير مبرر عن أداء الواجب الانتخابي، الأمر الذي يبطل تلقائيا رهان المقاطعة. لقد أماتت المقاطعة المتكررة للاستحقاقات الانتخابية و من نفس الأقلية السياسية، ورقة المقاطعة في الصراع السياسي على السلطة، و لكنها بعد الحراك الشعبي ، أصبحت هذه المقاطعة ، بمثابة انتحار للأحزاب التي قاطعت التشريعيات ، و تقرر كذلك مقاطعة المحليات ، ذلك أن تواجدها سيقتصر حينئذ على مناضلين بلا أي طموح لتقلد مناصب انتخابية طيلة خمس سنوات قادمة ، و هي بطالة قد تدفعهم إلى البحث عن فرص أو منصات حزبية أخرى تلبي طموحهم. و هو العامل الذي يشكل هاجسا مزعجا لقيادات الأحزاب المقاطعة ، كونهم بين خيارين أحلاهما مر ، إذ عدم المشاركة في المحليات تبعدهم عن التمثيل على مستوى المجالس المنتخبة ، كما أن المشاركة ، ستكشف للرأي العام الوطني و خاصة الدولي «حجمهم الانتخابي»، و هو حجم لن يتناسب دون شك ، مع الحجم الذي تمنحه المنظومة الإعلامية الوطنية و الأجنبية ، لهذه الأقلية الحزبية التي تسعى منذ تأسيسها إلى حصر صفة «الديمقراطية» فيها دون غيرها. و هو الاعتقاد الذي لن يمنع الأحزاب الأخرى من المشاركة مع المترشحين المستقلين في المحليات المقبلة ، و ربما بأعداد أكبر مقارنة مع التشريعيات ، بحكم محدودية حجم الدائرة الانتخابية و الهيئة الناخبة، و التسهيلات الاستثنائية في شروط الترشح . حيث ينتظر أن تبدأ اللجان الانتخابية في معالجة ملفات و قوائم المرشحين في الفترة بين 9و31 أكتوبر المقبل ، بما في ذلك إجراءات تقديم الطعون لدى المحاكم الإدارية بالنسبة للترشيحات المرفوضة ، قبل الإعلان رسميا عن القوائم النهائية للمتنافسين على مقاعد 58 مجلسا ولائيا ، 1541 مجلسا بلديا.على أن تتم الحملة الانتخابية بين 4 و23 نوفمبر المقبل، قبل موعد الحسم يوم 27 من نفس الشهر، حيث يتوقع المراقبون مشاركة أهم من تلك المسجلة في التشريعيات بحكم طابعها المحلي ، و علاقتها المباشرة بانشغالات و اهتمامات الهيئة الناخبة.

السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات :

اجتماع تحضيري مع 14 حزبا سياسيا الأحد المقبل

تعقد السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، الأحد المقبل، اجتماعا تحضيريا مع ممثلي 14 حزبا سياسيا ضمن مسعى «التنسيق المستمر وتبادل الرؤى بين السلطة والفاعلين السياسيين»، تحضيرا للانتخابات المحلية المقررة في 27 نوفمبر المقبل، حسب ما أورده أمس الاربعاء بيان للسلطة.

وأوضح البيان أنه «ضمن مسعى التنسيق المستمر وتبادل الرؤى بين السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات والفاعلين السياسيين، وفي اطار التحضير لانتخابات المجالس الشعبية البلدية والولائية المقررة يوم 27 نوفمبر المقبل، سيتم عقد اجتماع تحضيري صبيحة الأحد المقبل مع ممثلي 14 حزبا سياسيا بمقر السلطة».

ويتعلق الأمر --حسب ذات المصدر-- بكل من حركة مجتمع السلم، الفجر الجديد، جيل جديد، حزب صوت الشعب، طلائع الحريات، حركة البناء الوطني، جبهة العدالة والتنمية، حزب الحرية والعدالة، حركة النهضة، جبهة المستقبل، جبهة الحكم الراشد، جبهة الجزائر الجديدة، جبهة النضال الوطني والجبهة الوطنية الجزائرية.

وقد تقرر دعوة ممثلي الاحزاب المشار اليها للمشاركة في هذا الاجتماع التحضيري من أجل «دراسة جملة من الانشغالات المطروحة في اطار المنهج التشاوري والإثراء الايجابي الذي اعتمد بين السلطة والأحزاب السياسية»، يضيف ذات البيان.

يومية وطنية إخبارية شاملة
الموعد اليومي
EL MAOUID

في إطار التحضير للانتخابات المحلية

اجتماع تنسيقي بين سلطة شرفي و14 تشكيلة سياسية الأحد القادم

تعقد السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، الأحد المقبل، اجتماعا تحضيريا مع ممثلي 14 حزبا سياسيا ضمن مسعى التنسيق المستمر وتبادل الرؤى بين السلطة والفاعلين السياسيين وذلك تحضيرا للانتخابات المحلية المقررة في 27 نوفمبر المقبل، حسب ما أورده، الأربعاء، بيان للسلطة.

وأوضح البيان، أنه ضمن مسعى التنسيق المستمر وتبادل الرؤى بين السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات والفاعلين السياسيين، وفي إطار التحضير لانتخابات المجالس الشعبية البلدية والولائية المقررة يوم 27 نوفمبر المقبل، سيتم عقد اجتماع تحضيري صبيحة الأحد المقبل مع ممثلي 14 حزبا سياسيا بمقر السلطة ويتعلق الأمر --حسب ذات المصدر-- بكل من حركة مجتمع السلم، الفجر الجديد، جيل جديد، حزب صوت الشعب، طلائع الحريات، حركة البناء الوطني، جبهة العدالة والتنمية، حزب الحرية والعدالة، حركة النهضة، جبهة المستقبل، جبهة الحكم الراشد، جبهة الجزائر الجديدة، جبهة النضال الوطني والجبهة الوطنية الجزائرية وقد تقرر دعوة ممثلي الأحزاب المشار إليها للمشاركة في هذا الاجتماع التحضيري من أجل دراسة جملة من الانشغالات المطروحة في إطار المنهج التشاوري والإثراء الإيجابي الذي اعتمد بين السلطة والأحزاب السياسية.

محمد.د

البلاد

لطرح انشغالاتها المتعلقة بالتحضير لمحليات 27 نوفمبر

أحزاب تشكـــــو من "عقبة التوقيعات" وتطلب لقاء شرفي

■ سيناريو "زبر" القوائم يثير مخاوف المترشحين

وجهت أزيد من 10 تشكيلات سياسية مراسلة لرئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، تدعوه فيها لعقد جلسة عمل وطرح جملة انشغالاتها المتعلقة بالانتخابات المحلية المزمعة يوم 27 نوفمبر الداخل. ومن بين المطالب التي ضمنتها هذه الأحزاب في الوثيقة التي سلمتها للسلطة المستقلة ما تعلق بإشكالية جمع التوقيعات، ومخاوفها من تكرار سيناريو التشريعيات في شقه المتعلقة بزبر المترشحين. وفي السياق ذاته، أكد عضو المكتب التنفيذي لحركة مجتمع السلم، ناصر حمدادوش، مراسلة السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، بشكل فردي وجماعي، لعرض جملة من الانشغالات التي تتقاسمها الطبقة السياسية التي أعلنت مشاركتها في المحليات القادمة، ومن بين النقاط التي تطرحها هذه الأحزاب ما تعلق بإشكالية جمع التوقيعات، حيث أجمعت هذه التشكيلات السياسية على تعقيد الإجراءات القانونية المتعلقة بجمع التوقيعات بالنسبة للأحزاب السياسية حيث يجمع الحزب الذي يقرر المشاركة في كل الولايات والبلديات عددا وصفه بـ«الخيالي" من التوقيعات يصل معدله إلى 800 ألف استمارة توقيع، في الوقت الذي نص القانون على جمع 50 ألف توقيع للانتخابات الرئاسية و25 ألف توقيع كحالة استثنائية للانتخابات التشريعية الماضية، مع تنافس الأحزاب على الأوعية المشاركة وضمن حالة العزوف العام التي تصنعها الممارسات السياسية الرسمية. كما طرحت الوثيقة المسلمة للسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، مسألة "عدم معالجة الأمرية الرئاسية مشكلة المادة 200"، والتي استعملت "تعسفا" في إسقاط عدد من المرشحين في التشريعات الماضية، مبدين تخوفهم من تكرار السيناريو نفسه خلال المحليات القادمة، مطالبين بضرورة ضبط هذه المادة بشكل لا يفقد القوائم الحزبية تنافسيتها، داعين سلطة الانتخابات لتوضيح من المسؤول عن هذا الإجراء والتعامل بعقلانية مع هذه المادة. من جهة أخرى، طرحت الطبقة السياسية، ما اعتبرته تأخر السلطة المستقلة في تسليم الأحزاب السياسية ملفات الترشح واستمارات جمع التوقيعات، في عدد من الولايات، واستهلاك فترة زمنية تصل إلى عشرة أيام من الآجال الممنوحة للأحزاب والمترشحين، مطالبين بضرورة "عدم تحمل الأحزاب مسؤولية تأخر السلطة" والنظر في مسألة تعويض هذا التأخر، حتى تتمكن الأحزاب من استكمال عملية جمع التوقيعات. كما طرحت الأحزاب السياسية عدة قضايا من بينها عدم تحميل المواطنين الذين لا توجد أسماؤهم في القوائم الانتخابية مسؤولية ذلك رغم حيازتهم بطاقة الناخب وشهادات التسجيل، حيث تعتبر بعض الأحزاب أن السبب هو "النقل الإلكتروني لبيانات الكتلة الناخبة الذي قامت به الإدارة، ولا شك أن هذا ما يؤكد استمرار مشكلة شفافية الكتلة الناخبة"، مع مراجعة مسألة حصر الدعم في تمويل حملات الشباب لدى القوائم الحرة. وعلى هذا الأساس، دعت الأحزاب السياسية التي راسلت محمد شرفي رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، إلى ضرورة "إزالة العوائق البيروقراطية والقانونية" ومراعاة الصيغ العملية المناسبة والعادلة لإجراء انتخابات محلية تضفي على المجالس المحلية المصداقية وتؤهلها لأداء دورها في تحقيق التنمية المحلية وإعادة الأمل للمواطن واسترجاع الثقة المفقودة. كما دعوه إلى عقد جلسة عمل معه لطرح العديد من القضايا، فيما لم تستبعد مصادر من سلطة الانتخابات، لجوء محمد شرفي لعقد جلسة عمل مع الأحزاب السياسية، بغية الاستماع إلى انشغالاتهم وإيجاد الحلول "الممكنة قانونيا"، خاصة أن شرفي يعتبر الأحزاب "شركاء" لا يمكن الاستغناء عنهم.

عبد الله نادور

الشعب

المجالس المنتخبة بين «الصلاحيات» و«السلطة»

إنضاج قانوني الجماعات الإقليمية بعيدا عن التسرّع

■ خوض «الأفافاس» المحليات يعطي ديناميكية للفعل الانتخابي

أكد البروفيسور في القانون العام أحمد دخينيسة عند نزوله ضيفا على «الشعب»، أنّ المحليات القادمة تحمل رهان خلق ديناميكية من أجل تسيير محلي تشاركي، يتماشى مع الوضعيات المستجدة ذات الصلة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية بإشراك كل فواعل الإقليم المحلي، منبّها إلى ضرورة إنضاج قانوني البلدية والولاية وفق موضوعية منطقية بعيدا عن التسرّع.

فتيحة كلواز

قال دخينيسة إنّ المحليات القادمة تندرج ضمن قرارات رئيس الجمهورية التي بدأت بورشات تعديل الدستور والتشريعيات، مؤكدا أنّ انطلاق هذه الديناميكية لم يكتمل تماما، لذلك سيكون الموعد القادم مرتبطا برهانات متعددة أحدها استكمال الديناميكية من أجل رفع عدد المنتخبين التي كانت مشاركتهم متواضعة في مواعيد سابقة، ما جعلها أقل من الطموح المتوقع.

واعتبر ضيف «الشعب» المحليات زخما سيعطي الساحة السياسية والوطنية ديناميكية جديدة وفاعلين جدد، ولاحظ أنّ مشاركة أحزاب وُضعت في قائمة المقاطعين كـ«الافافاس» الذي قرر دخول معترك المحليات سيعطي الموعد دفعا وديناميكية، وهو ما سيمنع استغلال عدم المشاركة في قراءات خطيرة على ضوء وجود منظمة «الماك» الإرهابية.

وقال المتحدث إنّ الرهان الثاني متعلق بالتنمية المحلية فمن أبعاد الحوكمة إيجاد الطريقة لتجنيد الفاعلين الذين يملكون الإرادة من أحزاب وسياسيين، لأن المطلوب تجنيد الفاعلين سياسيين واجتماعيين، خاصة وأن المجتمع المدني سيلعب دورا لا محالة في المحليات، وهو ما أسماه بالتسيير المحلي التشاركي، للتماشي مع الوضعيات المستجدة ذات الصلة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية بإشراك كل فواعل الإقليم المحلي من مجتمع مدني، قطاع خاص ومواطن في المنهج الجديد للتسيير.

وأكد دخينيسة أنّه على المستوى المحلي فالبلدية والولاية تفعلان التنمية على المستوى الإقليمي، لأنّ لها تفعيل مركزي قد يفقد في مستوى معيّن الفعالية إذا لم يدخل في توافق وانسجام على المستوى الإقليمي، وللوصول إلى حوكمة محلية لأجهزة الدولة وممثليها بجميع الفعاليات المهنية سواء سلطات، رئيس دائرة، ولاة منتدبون ومصالح خارجية، ومصالح أخرى تحتاج إلى هذا الحوار والحوكمة، لأننا لسنا أمام توظيف إداري بل أمام عمل سياسي، أيّ أشخاص لهم برامج مجنّدين يملكون الشرعية والدعم الشعبي الذي اعتبره شرط النجاح.

وشدّد أستاذ القانون النصوص على ضرورة اعتماد خطاب واقعي بعيد عن الشعبوية، بممارسة كاملة للأدوات التي يمنحها القانون لحرية التسيير، أما الرقابة الموجودة هي قانونية، فعندما يسمح القانون لرئيس البلدية بالطعن في قرار الوالي لماذا لا يتجه إلى القضاء، خاصة إذا علمنا أنّ رئيس البلدية في السبعينيات كان يطعن في قرار الوصاية.

في ذات السياق، كشف أنّ رئيس البلدية يقوم بدور مهم في ممارسته لكامل مسئولياته المخولة لها قانونا، لأن القانون وجد ليطبق، فرئيس البلدية ملزم بتطبيق المداولات، لأن نقص الإمكانيات شيء والإمكانيات القانونية شيء آخر، بالرغم من ذلك أكد أنّ مخطط عمل الحكومة حرص على إعطاء رئيس البلدية لامركزية أكبر، وإمكانيات وضمانات أوسع، مع العلم أنه لو رفعت تماما الرقابة عن الميزانية سندخل لا محالة في مديونية المحلية، فالبعض يحاول الاختباء وراء الوصاية والوالي، معتبرا أن الخطاب العام خطير من خلال إشاعته بعض الأفكار الساذجة والمخرِّبة بالرغم من أنّ رئيس البلدية يمارس صلاحياته ورئيس الدائرة أيضا يمارس صلاحياته، لذلك دعا إلى ضرورة الخروج من الإيديولوجيات والديماغوجية عند الحديث عن رئيس التسيير المحلي.

ويرى، في الوقت نفسه، أنّ لامركزية التسيير والقرارات يجب فتحه لمناقشته علميا وبمنطق، قد نصل إلى فتح ثم غلق ثم فتح، موضحا أنّ تسيير الميزانية العمومية والعقار عرف كوارث حقيقية طوال ثلاثين سنة الماضية، فبعض رؤساء البلديات رهانهم سلطوي بحت، فالسلطة ممنوحة لرئيس البلدية أكبر من رئيس الدائرة، وعندما نعود إلى فترة التسعينات في مرحلة المندوبيات بعد حل البلديات أجروا تعديل 94 وتم بموجبه توسيع صلاحيات المسؤولين المحليين بسبب ضياع العقار المحلي بتوسيع مجال الرقابة، لما عرفته الثروة العقارية من تبديد.

وبرأيه فإن تعديل القوانين يجب أن يكون واقعيا في المحليات فهناك في بعض المناطق لوبيات خطيرة تتحكم في مصير المحليات، داعيا إلى ضرورة الخروج من هذا المستنقع التاريخي، لذا أكد دخينيسة أنه ضد المقاربة السطحية بالذهاب إلى تشخيص حقيقي وواقعي للنصوص، رويدا رويدا، لذلك فتنظيم المحليات تحت جبة القانون القديم بالرغم من التعديلات التي عرفها قانون الانتخابات لا يعرقل، وقال إن النصوص ليست سيئة لأنها عُدلت على ضوء ممارسات سابقة، فالبعض حسبه مازال يريد تقاسم السلطة وليس الصلاحيات، مؤكدا أنه ضد التعديل السريع للقوانين.

EL MOUDJAHID
Quotidien National d'Information

ÉLECTIONS LOCALES

RÉUNION PRÉPARATOIRE ENTRE L'ANIE ET 14 PARTIS

ÉCHANGE DE VUES POUR LEVER LES CONTRAINTES

"Dans le cadre de la démarche de la coordination continue et l'échange de vues entre l'ANIE et les acteurs politiques et en prévision des élections des Assemblées populaires communales et de wilaya prévues le 27 novembre, une réunion préparatoire se tiendra, dimanche prochain, au siège de l'ANIE, avec les représentants de 14 partis politiques", a indiqué, hier l'ANIE.

Il s'agit des partis suivants: Mouvement de la société pour la paix (MSP), El Fadjr El Djadid, Jil Jadid, Parti voix du peuple, Talaie El Houriyat, Mouvement El Bina El Watani, Front de la justice et du développement (FJD), Parti de la liberté et la justice (PLJ), Mouvement Ennahda, Front El Moustakbel, Front de la bonne gouvernance (FBG), Front de l'Algérie nouvelle (FAN), Front du militantisme national (FMN), et Front national algérien (FNA)". Il a été décidé d'inviter les représentants desdits partis pour participer à cette réunion préparatoire et "examiner une série de préoccupations soulevées dans le cadre de l'approche consultative et l'enrichissement positif adoptés entre l'ANIE et les partis politiques".